

ملحق

السنة الثانية

العدد ٣٥

الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

و ٢٧ كانون اول سنة ١٩٣٠

عمان : السبب في ٧ شعبان سنة ١٣٤٩

مذكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الرابعة عشر للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

تحتفظ به الدولة

الجلسة الرابعة عشر

افتتحت الجلسة الرابعة عشر للدورة الاعتيادية الثانية للجلس التشريعي الاردني الاول في ١٢-١٣-١٩٣٠ المصادف يوم السبت الساعة العاشرة برئاسة نخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية
نخامة الرئيس - من مواضع جلستنا اليوم المذكرة في «قانون التعدين» تفصل يا ابراهيم بك
ابراهيم بك - المادة الثالثة
عدلت الفقرة (ط) من المادة (١٢) من القانون كما يلي :

تمنى كلة «مادن» جمع للمواد ذات القيمة الاقتصادية التي تولف جزء من اديم الارض او مشتقة منه طبيعياً وتشمل الزيت المعدني والغاز الطبيعي ولكن لا تشمل للمادن المتحلة او الاشجار او الاخشاب او ما شاكلها من محصول الحراج او الحجر او الفرائيت وصخور اخرى لازمة او المتحولة الى مرمر او البلور الصخري او المرمر او الصوان او التباشير او الحصى او الرمل او الطين الخزفي
شمس الدين بك - ارجو من ابراهيم بك مقرر اللجنة ان يفضل ويحل علينا المادة الاصلية من الجريدة الرسمية :
فقرئت .

نجيب بك ابو شعر - حيث ان لكل تعديل يجب بيان الاسباب الموجبة وحيث ان معالي وزير العدلية قد بين عدم استعداده للاجابة على الاسئلة التي وجهها حضرة العضو المحترم شمس الدين بك لذلك ارى تأجيل البحث في هذا القانون واستدعاء مدير الحراج والقبائل لاعطاء اي ايضاح يطلب منه في هذا الصدد والي اطلب من نخامة الرئيس ان يضم اقتراحي هذا بالاراء فيا اذ لم يجد من المناسب استدعاء مدير الزراعة والحراج والمادن في الحال لاعطاء الايضاح اللازم او تأجيل البحث مع وجوب استدعاء مدير الزراعة كما ينبت .
شمس الدين بك - ماذا يحصل لو جاء مدير الزراعة والحراج والمادن واعطى تفصيلات متممة لهذا المجلس ؟

نخامة الرئيس - لا بأس من تأجيل البحث في هذا القانون للجلسة القادمة للتمكن من اخذ ايضاحات فنية من رئيس الدائرة المختصة .
فوافق المجلس على تأجيل البحث للجلسة القادمة في هذا القانون بحضور مدير الزراعة والحراج العام
نخامة الرئيس - جواب الحكومة على سؤال رفيفان باشا الجبالي .
توفيق بك - بما ان صاحب السؤال رفيفان باشا متغيب عن جلسة اليوم لذلك ارى ان يؤجل البحث فيه الى جلسة اخرى يكون فيها صاحب السؤال حاضراً .
فوافق المجلس على مطالعة توفيق بك
نجيب بك الشريدي - ارجو ان يؤمر سكرتير المجلس بقرائة الاقتراح المقدم من قبل اكثرية المجلس للمقرر للذكرة به : قراءه
نخامة رئيس المجلس التشريعي

تقترح ما يأتي

- ١ - تعديل المادة (٢١) من القانون الاساسي على الوجه الآتي :
يتألف المجلس التنفيذي من رئيس وخمسة اعضاء جيمهم او ثلاثة منهم على الاقل من اعضاء المجلس التشريعي وعضوان من وزراء وروساء الدوائر على ان يكون نسب الرئيس واقلته من قبل سمو الامير المعظم .
وعلى الرئيس ان ينتخب زملائه من الاعضاء المتجانسة وان يشتر كرامته في المسؤولية ويسقطون عند سقوط الرئيس . تهدي ادارة شئون شرق الاردن الى هذا المجلس ويجتمع تحت رئاسة رئيس الوزراء للشغل في شئون البلاد ويرفع رئيس الوزراء مقررات المجلس الى سمو الامير للاقتراح بالتصديق العالي
تحاكم حياة هذا المجلس مجتمعة ومنفرداً عند ارتكابهم جريمة قس بمحقوق البلاد وتستلزم المأخذة بحكمة خاصة تولف بارادة صاحب السمو الامير المعظم
- ٢ - تعدل الفقرة الاخيرة من المادة (٢٦) من القانون الاساسي على الوجه الآتي :
مدة المجلس التشريعي اربع سنوات
- ٣ - تعدل الفقرة الاولى من المادة (٢٨) كما يأتي :
مدة المجلس التشريعي (مع إعادة النص بشأن حل المجلس في الفقرة (٣) من المادة (٢٦) تكون اربع دورات عادية)

٤ - تعديل الفقرة (٢) من المادة (٣٢) من القانون الاساسي كما يأتي :

تختف عبارة (من الاعضاء غير متخفين)

٥ - تعديل الفقرة (٣) من المادة (٣٢) من القانون الاساسي كما يأتي :

اذا لم يبين الرئيس وكيلاً عنه فيرأس الاجتماع العضو الذي ينتخبه المجلس التشريعي بالأكثرية المطلقة .

٦ - تلغى المادة (٣٩) من القانون الاساسي المتعلقة بنشر كل قانون قبل نفاذه في الجريدة الرسمية لمدة شهر واحد حسب اقتراح احدنا نجيب بك الشريدي المقدم على حدة .

٧ - تعديل الفقرة (٢) من المادة (٤١) من القانون الاساسي كما يلي :

واذا لم يقبل المجلس في اي دورة كانت اي قانون موقت عرض عليه على الوجه المذكور للحكومة تلن بطلان نفاذه في الحال .

راجين حواله هذا الاقتراح على من يلزم لوضع الصيغة المطلوبة مولانا المعظم .

نجيب ابو شعر صالح العوران سميد المفتي مقال الفايز رفيقان الجوالي
نجيب الشريدي شمس الدين سامي نظمي عبد الهادي عقله نصير
سميد الصليبي حمد بن جازي عطالله السحيات نجيت الابراهيم

توفيق بك - اوجه نظر فخامة الرئيس الى المادة السابعة من النظام الداخلي التي تشترط ان يكون كل اقتراح قدم قبل خمسة ايام من اليوم المفروض للبحث في موضوعه فأقترح تأجيل البحث في الاقتراح المقدم تأمينا لتطبيق احكام النظام المذكور الى ان تكون دروسنا الموضوع درساً عميقاً يمكننا من بيان الرأي فيه .

نجيب بك الشريدي - بما ان هذا الاقتراح موقع عليه من قبل ثلثي اعضاء المجلس كما نص على ذلك القانون الاساسي والمقصود من التريث خمسة ايام كما نفضل توفيق بك هو اطلاع الاعضاء على الامر لينكروا ويقتضوا به وبما ان هذا الاقتراح وضع باتفاق المجلس واذا قلت للمجلس اعني به الاعضاء المتخفين منه ولا يؤمل بصوده من الصور ان يشار كما في هذا الاقتراح الاعضاء المعينين لذلك لا اري لزوم بيد موافقة المجلس بكامله ووضع توقيعه على الاقتراح ان يؤجل البحث فيه واقترح ان يحال على الحكومة لوضع الصيغة المطلوبة .

نجيب بك ابو شعر - اننا نستبد ان احل المسئلة بطريقة قانونية ودأ على ملجأ به مساعدة السكرتير العام

نعم ! ان النظام الداخلي ينص على وجوب تقديم اي اقتراح قبل المذاكرة به بخمسة ايام لاسباب معقولة واما المادة (٢٠) من النظام الداخلي خولت المجلس اعطاه القرار بالمذاكرة في اي اقتراح او مشروع في الحال نظراً لاهمية الموضوع ولذلك فأني اري اولاً اتباعاً للنظام الداخلي الذي وضعناه لانفسنا ان نقرر في بادئ الامر لزوم المناقشة به في الحال اعني يكون اولاً القرار الذي سيعطى بلزوم المناقشة في هذا الاقتراح في الحال نظراً لأهميته ومناسبة البحث به ثم فيما بعد لأبى من الزملاء المحترمين حق الكلام بشأن حالته على المراجع المختصة او عدمه وذلك اتباعاً للنظام الداخلي .

فخامة الرئيس - القضية ليست بقضية اقتراح يعرض على مجلسكم العالي بل القضية قضية اتباع القانون والجري على موجهه وخصوصاً في مسألة هامة لها مساس في الشريعة والسيادة القومية والاوزاع الادارية في هذه البلاد يجب التروي والتحمل فيها وعدم الاستعجال في امرائت في هذا . مواضع جليلة لها من الاهمية بمكان تأمينا للوصول للغاية المنشودة عن طريقة قانونية .

توفيق بك - ان اقترحي طلب التأجيل في البحث بتل هذا الاقتراح العام هو تأمينا لتطبيق النظام الداخلي الذي وضعناه لانفسنا كما قال الزميل نجيب بك ابو شعر من جهة والى مصلحة المجلس من جهة ثانية حيث يجب ان لا نظن انه مجرد النوال على ثلثي موافقة اعضاء المجلس يعدل القانون الاساسي قبل حصول التوافق مع صاحب السمو الامير المعظم ولاجل التوافق يجب قبل كل شيء عدم البت في هذا الامر لتتمكن من الوصول الى الطريقة العملية للتبعية للمجلس والامة .

نجيب بك الشريدي - سامعني لزوم التريث خمسة ايام هل تريد الحكومة ان تسعى للتأثير على بعض الاعضاء في اثناء هذه المدة .

فخامة الرئيس - ليس هو القصد ولا هو المطلوب .
نجيب بك الشريدي - ان صاحب السمو الملكي يمكنه ان يرفض طلبنا في كل وقت .
فخامة الرئيس - لماذا اذن الاستعجال في البت في هذا الامر العام قبل اتخاذ كل الاسباب المعقولة للوصول لحل المعقول وخصوصاً الدستور يمتع علينا ان يشترك معنا في امر هذا التعديل المراد الوصول اليه غيرنا ولذلك بكل اخلاص اصبح لزوم التروي واضع اقتراح تأجيل البحث في هذا الاقتراح بالرأي .

فوافق المجلس على تأجيل البحث به
فخامة الرئيس - يقر الاقتراح الثاني
فقري من قبل السكرتير

فخامة رئيس المجلس التشريعي الافخم

كثيراً ما يصدف ان الآباء والامهات يودون شراء اراضي واملاك وربطها بقيود التسجيل باسماء اولادهم القاصرين بالولاية غير ان دوائر التسجيل تكلف امثال هؤلاء الناس بالحصول على حجج وصاية وحجج مأذونية من المحاكم الشرعية يتكبد من اجلها نحو ايرتئين فلسطينيتين في حين ان الآباء هم الاولياء الشرعيون لأولادهم .

فأقترح ان تفي حجج الوصاية وحجج المأذونية التي تصدر من المحاكم الشرعية لهذه الغاية من الرسوم راحة بالاهالي ولعدم الزوم لوقوع ذلك بين الابوين واولادهم راجياً اجراء المقتضى مولاي المظم

١-١٢-١٩٢٠ نائب الشمال في المجلس التشريعي

نجيب بك الشريدي

نجيب بك الشريدي - كثير من الآباء والامهات في شرق الاردن يودون شراء بعض الاراضي او الاملاك وتسجيلها باسماء بعض اولادهم القاصرون بالولاية لان الابوين اولياء القاصر فدوائر التسجيل ترفض ذلك وتطلب الى الابوين حجج وصاية وحجج مأذونية من المحاكم الشرعية وهذه الحجج تكلف من الرسوم ما يقارب الجنيتين والرسوم كما لا يخفى تؤخذ عن شيء يقال عنه شيء ولكن اخذها من الابوين لاجل تسجيل ما يتناوون من الاراضي والاملاك باسماء اولادهم القاصرين وفراغاً للغير ليس من الصواب بكان

وطالما ان الابوين لا يستطيعون تسجيل هذه الاراضي والاملاك المتناوون باسم اولادهم بالولاية ولا بد من حجج المأذونية والوصاية اقترح ان تكون هذه الحجج غير تابعة للرسوم .

عوده بك - من المعلوم ان قانوننا المدني الذي هو الهجة فيه من الصراحة كفاية ، لان اللاب حق الولاية العامة على ولده وعندما يرغب ذلك الوالد ان يعقد باسم ولده عقداً فلا يكلف بأبراز حجة وصاية لان اساساً الوصاية بمنهاا الحقيقي هو ان يقوم شخص اخر بالولاية عن الشخص المفقود وله والملك لا اري عملاً لوضع قانون بهذا الشأن ولا اعلان المفو عن الرسوم حتى لانه لا يمتنع للمموري التسجيل مطالبة الآباء والامهات بجميع الوصاية او المأذونية عند عقدهم عقود كهذه بل يمكن للحكومة ان تملن ذلك الى من لم يكونوا واقفين على القوانين العامة من مأموري التسجيل .

نجيب بك الشريدي - عندما وزع هذا الاقتراح ووصل الى يد الزميل عوده بك كان عليه ان يثبت من صحة ما ذكره من مدير الاراضي فاذا كانت الحكومة تنعمد بان يبلغ مدير الاراضي وهو بدوره يبلغ الدوائر المربوطة به لزوم الاقتراع عن طلب حجج الوصاية او المأذونية

والاكتفاء بالولاية حسب نصوص الهجة فلا شك نكون وصلنا الى الغاية المطلوبة لهذا الرجوس الحكومة ان تصرح عما ذكرت اي هل بإمكانها ان تفعل ذلك ام لا ؟

نظمي بك - اظن ان ولاية الآباء ولاية خاصة غير عامة اما ما يريد ان افهمه من حضرة الزميل نجيب بك الشريدي هو ان الآباء اذا ارادوا ان يتناوون الى اولادهم ارضاً او ملكاً يطلب منهم تقديم حجج وصاية او مأذونية انا لا اظن ذلك الا اذا كان البيع او الشراء بين القاصرين وهذا يقتضى القانون يجب ان يأذن به ذوي الولاية العام .

اما فيما يتعلق في الرسوم فامر لا يريد ان ابحت فيه الان وخصوصاً وقد كثرت الاقتراحات في الغاء الرسوم .

عوده بك - اقترح نجيب بك يتعلق في الشراء ان الاحالي يشكون من طلب مأموري التسجيل حجج وصاية او مأذونية للاب عندما يرغب بشراء عقاراً باسم ولده واظن ان هذا لا يحتاج الى حجج وصاية
نجيب بك الشريدي - ان ذلك لا يحتاج الى وصاية ولكن الامر واقع في اريد وشاهدته بنفسي .

فخامة الرئيس - يرسل الاقتراح للحكومة للبحث مع مدير الاراضي في هذا الشأن .

فوافق المجلس على ذلك

فخامة الرئيس - يقرأ الاقتراح الثالث :

فخامة رئيس المجلس التشريعي الافخم

ان قانون التقاعد التركي الصادر في القرن التاسع عشر لم يعد تطبيقه مستجماً وضامناً للفرص المقصود منه في العصر الحاضر سواء أكان من جهة مدد الخدمات او اتخاذ مدة معينة من خدمات المواطنين الاخيرة اساساً لتفصيل التقاعدات وقد سنت جميع الحكومات الجائرة قوانين تتناسب مع الظروف والاضاع الحاضرة فاقترح تعديل هذا القانون على وجه يضمن حقوق الحزينة والمواطنين معاً راجياً اجراء المقتضى مولاي المظم .

١-١٢-١٩٢٠

عضو المجلس التشريعي

نجيب بك الشريدي

نجيب بك الشريدي - طلت ان الحكومة قد فكرت بوضع مثل هذا القانون الضامن